في كلمته أمام المؤتمر الـ 32 للاتحاد البرلماني العربي بالقاهرة

الغانم: التضامن العربي «خطوة مهمة» .. وليس تجمعات لبيع الكلام

الغانم يلقي كلمته أمام المؤتمر

الغانم في لقطة جماعية مع رؤساء البرلمانات العربية عقب الاجتماع التنسيقي

التاريخ العربي والإسلامي مليء بآلاف النماذج الذين لم يعترفوا بالجغرافيا في إظهار تضامنهم مع إخوانهم

أسوأ ما قد يصيب المكلوم والمحتاج والمظلوم هو إحساسه بألا أحد يكترث به وإنه وحيد في المهب

أحداث الشيخ جراح في القدس ليست ببعيدة فكلنا سمعنا من الفلسطينيين كيف كان التضامن العربي والعالمي

التضامنات بكل أشكالها البسيطة ترهب العدو وتقلق راحته وتقض مضجعه وترفع من معنويات الصامدين

انطلقت أمس في العاصمة المصرية القاهرة أعمال المؤتمر الـ "32" للاتحاد البرلماني العربي تحت عنوان "التضامن العربي"، وذلك بمشاركة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له.

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن كل اجتماع ومؤتمر وتجمع عربي يركز على قيم التضامن العربي يعتبر خطوة مهمة وليس تجمعات لبيع الكلام وإبداء التعاطفات الفارغة، بل هو ممارسة تنطوي على إصرار محمود في أن يجتمع العرب ويتعاطون مع قضاياهم على أنها قضاياهم الشخصية وليست قضايا الغير والآخر.

وأشار الغانم الى أن التاريخ العربي مليء بالأمثلة على أن التضامن العربي أمر حدث مرارا وتكرارا، وبآلاف النماذج الفردية للعرب والمسلمين الذين لم يعترفوا بحدود وجغرافيا وهويات في إظهار تضامنهم مع إخوانهم.

وفي مستهل كلمته قال الغانم "هناك سؤال دائما ما يشغل بالي، ويحضر بقوة، عندما أحضر وأشارك في أي تجمع عربي ويكون عنوانه متعلقا بالتضامن العربي، هل التضامن العربي حقيقة أم كذبة ؟، هل هناك شيء في التاريخ اسمه التضامن العربي ؟، أو بعبارة أخرى، هل العنوان الذي اختير للمؤتمر والمتعلق بربط كلمتي " التضامن والعربي " عنوان عملي أم هو محض شعار ؟".

وأضاف الغانم "الكثير من الناس ينتقون من التاريخ محطات عجز فيها العرب عن ترجمة تضامنهم الى واقع عملي، يستدعون سقوط الخلافة العباسية في بغداد وسقوط غرناطة واغتصاب فلسطين وغيرها كأمثلة عن العجز العربي والإسلامي، ويحاولون تلقيننا أول دروس النضج كما يتوهمون، فيقولون إنها الجغرافيا والاستراتيجية والمصالح القطرية وإن العالم لا يدار بالتضامنات الفارغة والشعارات الفضفاضة والعناوين البراقة العريضة".

وذكر الغانم "لكنني ولأسباب كثيرة لم أقتنع، وأزعم أن غيري من ملايين العرب والمسلمين لم يقتنعوا، ليس لتهافت المعطيات الواقعية التي ذكرتها، وليس لكوننا أسرى لحنين تاريخي مزيف، بل أعتقد جازما، أن رفضي الاستسلام لواقع أن التضامن العربي غير موجود، سببه الأول هو التاريخ ذاته الذي يعج بمئات الأمثلة على أن التضامن العربي أمر حدث مرارا وتكرارا".

واستطرد الغانم قائلا "السبب الثاني والأهم هو الإيمان، الإيمان الذي يتعزز عبر التاريخ، بآلاف النماذج الفردية للعرب والمسلمين الذين لم يعترفوا بحدود وجغرافيا وهويات في إظهار تضامنهم مع إخوانهم، إنه شيء فوق السياسة، شرعي وثقافي ووجداني، وفي كثير من الأحيان، شيء فردي وشديد الذاتية".

وأضاف الغانم "لن أستعرض هنا مئات الأمثلة لتلك التفاعلات العربية – العربية العابرة للحدود خصوصا على المستوى الشعبي والأهلي، فكريا وفنيا وإعلاميا ورياضيا وإغاثيا، وقبل كل شيء التفاعلات السياسية التي وإن كانت في حدها الأدنى، إلا انها موجودة ومحسوسة ويصعب حجبها وإنكارها".

وبين الغانم "علينا أن ننظر إلى التضامن العربي وإن كان لا يرقى إلى مفهوم النصرة العملية أو " التداعي " كما وصفه الرسول الأكرم، على أنه مهم وفارق ومؤثر".

وأكد الغانم أن "أسوأ ما قد يصيب المكلوم والمحتاج والمظلوم هو إحساسه بألا أحد يكترث به، وإنه وحيد في المهب، وإن كل كلمة وإشارة وحركة رمزية ورسالة، تشكل فارقا مع من يحتاجها".

وأشار الغانم "ربما أحداث الشيخ جراح في القدس ليست ببعيدة، فكلنا سمعنا من الفلسطينيين كيف كان التضامن العربي والعالمي معهم، دافعا فوق دوافعهم الوطنية على الصمود، وأنا شخصيا وصلتني مئات الرسائل من الأراضي المحتلة، تثني على كل مواقف التضامن، سواء تلك التي خرجت من بلدي الكويت أو من كل الدول العربية الأخرى، لقد كانوا سعداء وممتنين لأنهم أحسوا بأنهم ليسوا وحدهم".

وأوضح الغانم "هم يعرفون أن التضامن والتعاطف العربي لن يشكل خللا وفرقا في ميزان القوة العسكرية على الأرض، هم ليسوا سذجا، لكنهم يعرفون أن التضامنات بكل أشكالها البسيطة ترهب العدو، وتقلق راحته، وتقض مضجعه، وتحرجه، وفوق كل ذلك ترفع من معنويات الصامدين".

وقال الغانم "إن هذا التفاعل الطبيعي الذي نحسه تجاه بعضنا له اسم واحد فقط لا غير وهو " التضامن العربي " وهو اسم حقيقي جدا، لشيء حقيقي جدا، أقول حقيقي لأن التسمية النبوية لهذا الميل الفطري، تركزت على كل مظاهر هذا التضامن".

وذكر الغانم "إذا لم يكن التواد والتراحم والتعاطف، تمظهرات للتضامن، فعن أي علامات للتضامن نتحدث ؟، ولأن للتواد والتراحم والتعاطف معاني تحتاج دائما إلى ترجمة عملية، فكانت على الدوام مجسدة على الأرض بشكل واقعي، بدءا من حمل البندقية في أزمنة ما، وانتهاء بالتصدق بالمال، وكتابة رسالة، وحمل لافتة".

وبين الغانم "لقد أسماه نبينا الكريم " التداعي" بكل ما تحمله الكلمة من عملية وتعبئة وترجمة، ولأننا في زمن غير جيد على ما يبدو، فلا بأس أن نسميه " التضامن " وهو أضعف الإيمان".

ولفت الغانم "أردت بكلامي هذا أن أذكر نفسي أولا، وأذكركم، بأن كل اجتماع ومؤتمر وتجمع عربي، يركز على قيم التضامن العربي، هي خطوة مهمة، وهي ليست تجمعات لبيع الكلام وإبداء التعاطفات الفارغة، كما يريد لنا تجار الهزيمة واليأس أن نقتنع به، بل هي ممارسة تنطوي على إصرار محمود، لأن نتجمع دائما كعرب، وأن نتعاطى قضايا العرب أيا كانت على أنها قضايانا، وليست قضايا الغير والآخر".

وفي ختام كلمته أعرب الغانم عن شكره الجزيل لرئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي صقر غباش على حسن إدارته وقيادته الاتحاد البرلماني العربي طيلة الفترة الماضية، متمنيا لرئيسة مجلس النواب البحريني فوزية زينل كل التوفيق والنجاح في تولي رئاسة الاتحاد في الفترة المقبلة.

وكان الغانم قد شارك أمس الأول في القاهرة بالاجتماع التنسيقي لرؤساء البرلمانات والوفود المشاركة بالمؤتمر الثاني والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي انطلقت أعماله أمس.

وبحث الاجتماع الذي ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي صقر غباش عددا من الملفات والقضايا العربية الملحة وعلى رأسها الأوضاع في فلسطين واليمن وليبيا والصومال وسوريا ولبنان والسودان. كما جرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول الموضوعات التي سيتم طرحها ومناقشتها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في بالي باندونيسيا مارس المقبل بغية تنسيق المواقف بشأنها.

رئيس مجلس الأمة بحث ونظيره الأردني تبادل الخبرات والتجارب

الغانم ملتقيا الدغمي

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في القاهرة أمس إلى رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية عبدالكريم الدغمي وذلك على هامش مشاركته في أعمال المؤتمر الـ32 للاتحاد البرلماني العربي.

وجرى خلال الاجتماع التأكيد على عمق العلاقة بين البرلمانين الكويتي والأردني، وسبل تعزيز وتطوير التعاون بينهما من خلال تبادل الخبرات والتجارب.

كما تطرق اللقاء إلى العديد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب تطورات الأوضاع في المنطقة.

وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب د. عبيد المطيري، ومندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير أحمد البكر. يذكر إن الغانم وصل والوفد البرلماني المرافق له إلى مصر يوم أمس للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي، والمؤتمر المشترك للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية.

الرئيس يكلف مراقب مجلس الأمة القيام باختصاصاته

أصدر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تعميما بتولي مراقب المجلس النائب أسامة الشاهين مهام اختصاصات رئيس مجلس الأمة، وذلك لقيام الرئيس بمهمة رسمية ووجود نائب الرئيس وأمين السر خارج البلاد.

7 نواب يتقدمون بتعديلين لقانون الجزاء لتحديد ضوابط الاستدلال على الجريمة

«غضبة نيابية» ضد عدم تجريم التشبه بالجنس الآخر

أحمد مطيع: أمر دخيل على المجتمع الكويتي وعلى كل مسلم لأنه لا يقبل بانقلاب الفطرة

خالد العتيبي: احترامنا للقضاء يحتم علينا السير في الاتجاه الدستوري لتصحيح الخلل القانوني

نواب يقترحون تعديل قانون الجزاء بتجريم التشبه عمدا بالجنس الآخر

"غضبة نيابية" لتعديل قانون الجزاء بشأن التشبه بالجنس الآخر .. هذا هو العنوان الأبرز بعد الحكم الأخير للمحكمة الدستورية يوم الأربعاء الماضي بعدم دستورية المادة 198 من قانون الجزاء التي تجرم "التشبه بالجنس الآخر".

وفي هذا السياق أعلن خمسة نواب عن التقدم باقتراح بقانون بتعديل المادة 198 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بشأن قانون الجزاء، فيما يتعلق بالتشبه بالجنس الآخر.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به النواب مهند الساير ود. حمد المطر ود. أحمد مطيع ود. صالح المطيري وفارس العتيبي ما يلي:

مادة أولى:يستبدل بنص المادة "198" مكرر من القانون رقم "16" لسنة 1960 المشار إليه النص التالي:

"من أتى إشارة أو فعلا مخلا بالحياء في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه عمدا بالجنس الآخر في خصوصية صفاته وسماته الجنسية المحددة له بغير علة طبية متحققة أو تزي بملابسه المقصورة عليه بحسب العرف السائد والآداب العامة والعادات المرعية في البلاد عدا ما كان لأغراض ثقافية في الأماكن المعدة لذلك، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وللمحقق أو المحكمة – حسب الأحوال – أن يتحقق من العلة الطبية إن كان لذلك مقتضى عبر المراكز الطبية المختصة.

وللمحكمة أن تأمر بإخضاع المتشبه للعلاج أو إيداعه في الأماكن المعدة لذلك بحسب الأحوال.

فإذا عاد إلى أفعال التشبه بالجنس الآخر خلال ثلاث سنوات من صدور الحكم البات بالإدانة تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

مادة ثانية:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية

وقال النائب د.احمد مطيع في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " تفاجأنا بحكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة 198 من قانون الجزاء بشأن تجريم التشبه بالجنس الآخر.

وأضاف إن " الكويت دولة مسلمة وتحكم بالدستور الذي تنص المادة الثانية منه بأن دين الدولة الإسلام والشريعة مصدر رئيس للتشريع".

وبين أن الاقتراح المقدم يحمل صفة الاستعجال من أجل سن تشريع يحمي المجتمع ، داعيا النواب إلى الاستعجال في التوقيع على الاقتراح حفاظا على الكويت، وامتثالا للأوامر الشرعية في هذا الجانب.

وشدد على أن التشبه بالجنس الآخر أمر دخيل على المجتمع الكويتي وعلى كل مسلم لأنه لا يقبل بانقلاب الفطرة. هذا وقد أعلن النائبان أسامة المناور وفايز الجمهور عن تقدمهما باقتراح بقانون بإضافة مادة برقم 198 مكرر للقانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة، وذلك بإضافة مادة تحدد بشكل واضح الضوابط موضوعية الاستدلال على جريمة التشبه بالجنس الآخر.

ونص الاقتراح على ما يلي:

"مادة أولى": يضاف إلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له مادة برقم 198 مكرر ونصها الآتي: كل من تعمد الظهور في الأماكن العامة من الذكور مرتديا زيا نسائيا ومستخدما مساحيق التجميل بما يظهره بمظهر الإناث، وكل أنثى ظهرت مرتدية الزي الرجالي بحسب العرف السائد بالدولة بما يظهرها بمظهر الذكور، أو من أجرى من كلا الجنسين عمليات بأي صورة كانت سواء بعمليات جراحية أو صغرى او استخدم أي عقاقير طبية او غير طبية مرخصة كانت لاستخدامات أخرى أو غير مرخصة أو جراحات تجميلية بقصد تغيير هيئته الخارجية متشبها بالجنس الآخر على خلاف طبيعته التي ولد عليها.

وعلى جهة التحقيق فور القبض عليه التحقيق معه وإثبات أقواله وطلب التحريات عن سلوكه ، فإذا ثبت تعمده ذلك وتبين من التحريات ما يثبت قيامه بالتشبه بالجنس الآخر المخالف لواقعه يحال إلى المحكمة المختصة .

ويجوز لجهة التحقيق في حال وجود تبين بالمشاهدة العامة تغيير في بنيته الجسدية، إحالة المتهم إلى إدارة الطب الشرعي لإعداد تقريرها خلال 24 ساعة من ضبطه. وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة مالية لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين .

"مادة ثانية": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به في اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية.

من جهته اعتبر النائب خالد العتيبي أن قرار المحكمة الدستورية الأخير بعدم دستورية مادة "التشبه بالجنس الآخر" من قانون الجزاء، بمثابة صدمة قوية للمجتمع الكويتي المحافظ.

وقال العتيبي في تصريح صحفي، إن احترامه للقضاء وأحكامه يحتم عليه أن يسير في الاتجاه الدستوري والقانوني لإعادة تصحيح الخلل القانوني في بعض المواد. ورأى أن الحل الأمثل والسريع يتمثل في إقرار قانون منضبط يراعي ملاحظات المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالفعل المؤثم قانوناً بعبارات واضحة ومحددة لا يمكن أن تحتمل أكثر من معنى ولا يمكن تأويلها.

وأشار إلى أن الاقتراح تم الإعلان عنه بالفعل وسيتم الدفع به ليرى النور في أقرب وقت ممكن، مطالبا لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بسرعة الانتهاء منه كونها اللجنة المختصة ومن ثم رفعه إلى مجلس الأمة للتصويت عليه والعمل به من تاريخ نشره.

واعتبر العتيبي أن الحرب على ديننا الحنيف وعادات مجتمعنا الكويتي المسالم بفطرته هي أكبر خطر يهدد هويتنا وعلى الجميع أن ينتبه لمحاولات تجريف الكويت أخلاقيا.